الرياض

أفق الشمس

إصلاح تقاعد المرأة

هيا عبدالعزيز المنيع

ولعل من أبرز احتياجات المرأة في الإصلاح الإداري القادم والمتوقع أن يشمل الكثير من النظم القديمة والتي تحتاج للتحديث لتساير المتغيرات والمستجدات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وإصلاح نظام التقاعد الخاص بالمرأة ليعود الحق لأهله والحقيقة أن نظام التقاعد الحالي غير عادل مع المرأة بل لن أبالغ لو قلت أنه النظام الإداري الوحيد المجحف بحق المرأة بشكل يتحدى أبسط أساليب التفكير المنطقي.

ولعل أبرز طرح لهذا النظام ما قالته الدكتورة خيرية عبدالجواد في اللقاء الهام الذي تم مع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس الحرس الوطني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حيث أثارت هذه القضية وقد أمر سموه المختصين بدراسة المشكلة وحلها بما يحقق مصلحة المرأة وأسرتها بعد وفاتها، ولمن لا يعرف المشكلة أشير هنا إلى أن حق المرأة التقاعدي يحرم منه ورثتها بعد عمر طويل لكل النساء والسبب أن مصلحة التقاعد ترى أن المرأة غير مسؤولة عن إعالة أسرتها وأن هذه مسؤولية الرجل؟؟؟ اختراع عبقري احتاجت مصلحة التقاعد أن تموت المرأة لتكتشفه وتعلنه لنا مع العلم أن هذه المصلة تقتطع من راتب المرأة شهرياً ما يعادل تسعة في المئة تحت مسمى الحق التقاعدي مثلها مثل الرجل، منتهى التناقض، ومنتهى الظلم هل يعقل أن تُحرم المرأة من حقها لمجرد أنها توفت هل هذا من باب الشكر أو هو من باب تذكير الأسرة بفضل تلك الزوجة على أسرتها حتى يشكروها وهي في قبرها؟؟ عموماً أتذكر أنني قد كتبت عن هذا الموضوع تحديداً وبشكل واضح وتساءلت حينها عن رأي الشرع في ذلك أليس هذا المال المستقطع من راتب المرأة أثناء عملها أليس جزء أمن مالها وبالتالي هو حق لورثتها حتى وان كانوا أصحاب ملايين فما أعرفه ويعرفه غيري أن الشرع لم يمنع الأغنياء من الميراث لأنهم أغنياء أو لا يعولون كالنساء؟؟

وحينها لم ترد مصلحة التقاعد بأي رد وإن كان هناك من تطوع مشكوراً بالدفاع عن المصلحة لم تترك شهراً إلاّ وقد أخذت التسعة في المئة!!..

نحن هنا لا نريد مساواة المرأة بالرجل بل فقط نريد أن نعيد حق المرأة لها، مع تطوير نظام التقاعد بحيث يكون من حق الموظف رجلاً أو امرأة أن يشتري بعض سنوات الخدمة وفي ذلك حلّ جزئي لمشكلة التوظيف للجيل الجديد وخدمة للموظف الذي تشبع من العمل ولم يعد لديه قدرة على العطاء بشكل جيد ولكنه متمسك بالوظيفة من أجل أن يصل لمستوى معين من الراتب التقاعدي، مما يعني معه أن هذا الموظف أو الموظفة لن يعطي للعمل كما يجب بل هو سينظر لساعته منتظراً ساعة الخروج لا الإنجاز الوظيفي!!

إذن نحن نتوقع أن الإصلاح الإداري سيعيد للمرأة حقها التقاعدي ونأمل أن يفتح آفاقاً جديدة في عملية التوظيف من خلال إتاحة فرصة شراء بعض سنوات العمل للجنسين على حد سواء وليس المرأة فقط ففي ذلك تجديد لدماء المؤسسة الحكومية التي أثقلها كثرة العدد دون أن تكون الحاجة الفعلية تستدعي ذلك مما يعني معه أن ذلك ممكن الاستفادة منه أيضاً بإغلاق بعض الوظائف التي لم تعد احتياجاً في المؤسسة الحديثة، خاصة وأن أبرز ما تعانيه الأجهزة الحكومية هو تكدس العنصر البشري من حيث الكم دون أن يصاحب ذلك أي إنجاز عملي يرفع من كفاءة الأداء الإنتاجي للجهاز الحكومي الذي أصاب الكثير من أعضائه الترهل والخمول من ناحية وضعف القدرة على تحمل المسؤولية من ناحية أخرى.